

أخبار الخليج

١٤ يناير ٢٠٠٢ م

في رسالة بعث بها علي المسلم إلى وزير العمل: الحد الأدنى للأجور سيزيد من معدل البطالة الحل في النص على زيادة كل من يقل أجره عن ١٢٠ دينارا ١٠% سنويا

سنويا لمن تقل أجورهم عن مائة وعشرين دينارا.
٢ - ليس من الانصاف تسوية راتب العامل الأجنبي
بالعامل البحريني بل بالمقابل فيه اجحاف في حق العامل
البحريني حيث ان الأول يتمتع بمزايا مجانية السكن
واستهلاك الكهرباء والماء والرسوم البلدية وتذاكر سفر
لقضاء اجازته في حين ان الآخر يدفعها من راتبه.

٣ - حتى لا تكون سببا في زيادة معدلات البطالة: من
الطبيعي جدا ان يؤثر تحديد حد أدنى عال في زيادة معدل
البطالة ومن شأنه ان يدفع كثيرا من الشركات والمؤسسات
الى التخلي عن توظيف أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل
لصالح العمل بالأجر الاضافي أو مكنة العمل لجعل الإنتاج
أليا وعندها يكون المستفيد الأول هو المصانع الأجنبية على
حساب العامل البحريني.

خلاصة: ان يترك مجال التوظيف وتحديد الأجر
لصاحب العمل ليوظف بحرينيا أو أجنبيا حسب الخبرة أو
المؤهـل المطلوب لضمان الاستمرارية في العمل والإنتاج
والاستقرار المالي للشركة والموظفين وبالتالي الاقتصاد
الوطني، فالمواطنة الصادقة تتطلب من صاحب العمل أن يوظف الأيدي
العاملة البحرينية أو الأجنبي الذي يمكن الاستفادة من خبرته المهنية والفنية
أو التجارية بشرط أن يتبنى صاحب العمل في شركته برنامجا تدريبيا لإحلال
العمالة الأجنبية في المجالات المختلفة لديه بما يعادل ١٠% سنويا من القوة
الأجنبية العاملة عنده.



○ علي المسلم

بعث السيد علي المسلم عضو مجلس الشورى برسالة
الى السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون
الاجتماعية حول مشروع الحد الأدنى للأجور مشيرا الى
أن الأخذ بمبدأ الحد الأدنى للأجور سيكون سببا في زيادة
معدل البطالة، واقترح أن ينص في عقود العمال على زيادة
الأجر بنسبة ١٠% سنويا بالنسبة الى من تقل أجورهم عن
١٢٠ دينارا في الشهر.. مشيرا في الوقت ذاته الى انه من
الظلم ان يتساوى راتب الأجنبي براتب البحريني ولا بد ان
يكون راتب البحريني أكبر.. وفيما يلي نقدم نص رسالة
الأستاذ علي المسلم الى وزير العمل:

بالإشارة الى اللقاء المتعلق بقضية الحد الأدنى للأجور
والذي تم في صباح الأبعاء ٢٠٠٢/١/٩م أود في هذا
الصدد أن أشيد بجهودكم الساعية لاستطلاع آراء كامل
القطاعات والهيئات والشركات وهو اتجاه ايجابي من
شأنه ان يحقق امكانية التوصل الى افضل الحلول المقبولة
من جميع الأطراف، ورغبة مني في أن اساهم مع جهود
سعادتكم حول موضوع تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا

يؤثر سلبا على استمرارية العمل والإنتاج والمنافسة الدولية ومن أجل
مواجهة مشكلة البطالة أوجز لسعادتكم وجهة نظري في النقاط التالية:

١ - من الضروري جدا الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات صندوق النقد
والبنك الدولي بوجوب ترك آليات السوق في تحديد أجر وشروط العمل، الا
انه من الضروري أيضا ان ينص عقد العمل على زيادة الأجر بنسبة ١٠%